إن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيقه ، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات المصرفية وملازما لها، لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة .فإرادة البنك في التعرض للمخاطر أصبحت تعد المبرر الأساسي للعوائد المالية التي تجنيها، حيث كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع كبيرا .وبالتالي، فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها .

لقد لوحظ تزايد المخاطر الائتمانية ولم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر الإستراتيجية وغيرها .مما دعا إلى إعادة تقييم البنك للمخاطر التي قد تواجهها وضرورة تبني النظم الفعالة لإدارتها.

ويعتقدد معظم الخبراء أن " المخاطرة والائتمان " توام"، مما يعني أنه لا يمكن تفادي المخاطر في العمل المصرفي، وانما من الممكن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها، وذلك من خلال تحري الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية .ويلعب البنك المركزي دورا هاما في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان، وضبط أداء البنك على النحو الذي يضمن سلامة مركزها المالي ويحول دون تعرضها للانهيار، وهو ما تكفلت به لجنة بازل في بنك التسويات الدولية بوضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي .

حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الأعضاء بها .ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يساير مع التطورات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معايير دولية تسعى كافة دول العالم للتوافق معها .

على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لاتفاقية بازل نظرا لانحيازها لصالح الدول الصناعية، فقد أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاية راس المال .وضمانا لتحقيق تلك الأهداف أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مطلع سنة 2001 مقترح اتفاق بازل IIالكفاية راس المال يقوم علئ ثلاث ركائز أساسية .تهدف الركيزة الأولى منها إلى تحقيق درجة أكبر من التناسب بين راس المال البنك واصوله الخطرة اما الركيزة الثانية تعمل تدعيم فعالية الدور الرقابي للبنوك المركزية والسلطات النقدية، وذلك من خلال تحديد مبادئ الرقابة الإشرافية .أما الركيزة الثالثة فهي مكملة لسابقتيها، حيث تركتز على تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير متطلبات إفصاح البنوك عن قدر أكبر من المعلومات بشان التزامها بمعايير كفاية راس المال والمخاطر المرتقبة وطرق تقييمها .

هذا ومن الواضح أن مقترحات لجنة بازل IIوالتي كان من المتوقع دخولها حيز التنفيذ الفعلي مطلع 2007، أصبحت محل جدال وانتقاد كبيرين بسبب ما تمخض عن الأزمة المالية التي ضربت العالم آنذاك

(مطلع شهر اوت (2007 وهو الأمر الذي أوجدب تعديلات جديدة مقترحة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية) بازل (IIIتدخل في إطار خطة الإصلاح المصرفي وتهدف إلى ضمان المتانة المالية للبنوك ورفع أدائها وتعزيز قوتها في مواجهة الأزمات المستقبلية .

وعلى اعتبار الأهمية المتزايدة التي اكتسبها موضوع إدارة المخاطر المصرفية، وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، بدأت البنوك في الدول النامية مؤخرا في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها في إطار نشاطها

فبالنسبة لعملية إدارة مخاطر الائتمان، نجدها تتلخص في متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتاكد من قدرته على السداد، واجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروفه لتحديد مدى ملاءته المالية قبل الموافقة على منحه القرض و استخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين، وطلب الضمانات المناسبة واستخدام النماذج الخاصة بتحديد احتمالات الفشل والتعثر وتنظيم السياسة الائتمانية، ووضع استراتيجيات ائتمانية بناءا على تصنيف أنواع القطاعات والأنشطة ومتابعة واستقراء المشاكل التي يتعرض لها العميل.

أما فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة المصرفية فهي تتوقف كما سبق و أن ذكرنا على إدارة السيولة بالبنك في المدى القصير والمتوسط، أي على إدارة أصوله وخصومه، مما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية الصافية وتحديد إمكانيات ومتطلبات الولوج إلى السوق فضلا عن التخطيط للحالات الطارئة.

أما اعتبار خطر السوق بمثابة الخسارة التي تتكبدها محفظة أصول البنك نتيجة التقلبات في أسعار الأدوات المالية المكونة للمحفظة، فقد تعددت أشكاله وتباينت من مخاطر أسعار الفائدة إلى مخاطر أسعار الصرف، فمخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار السلع .لذلك فقد أصبحت إدارة مخاطر السوق تكتسي أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، حيث وجدت عدة طرق للقياس وذلك على أساس المحافظ التي يمتلكها البنك أو يلتزم بها .لكن رغم تعدد طرق القياس واختلافها، إلا أن الإدارة السليمة والفعالة لمخاطر السوق ترتكز بالدرجة الأولى على بنية هيكلية صلبة وواضحة، على سياسات وطرق دقيقة لتسيير المعلومة، واعداد وتسطير حدود التعاملات وتقييم الأداء ومن ثم الاستجابة للمتطلبات والشروط القانونية والتنظيمية .

في حين تتوقف عملية إدارة المخاطر التشغيلية؛ المخاطر التي تعيق بل وتعرقل السير الحسن للبنك وتولد معوقات ذات التعثير السلبي على مردوديته وسمعته في السوق؛ على المعرفة الدقيقة لهذه المؤثرات وذلك من خلال تفعيل دور الرقابة الداخلية واشراك الإدارة في الإشراف وتزويدها بالمعلومات الكافية.

نستنتج مما تقدم أن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتقنيات التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث تسمح بـ:

- التعريف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه
- تحديد مقدار التعثير على الإيرادات، الدخل والأصول وتقييم الأثر المحتمل على أعمال البنوك
- تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.

كما أن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية وضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات وتطوير بيئة ملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش.

بالرغم من الإصلاحات والمجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي، إلا أن أداء البنك الوطني الجزائري لا زال دون المستوى المطلوب، لاسيما في ظل التحولات العالمية المتسارعة .إن المشكلة الحقيقية التي تعاني منها البنك ليست مشكلة قوانين بالدرجة الأولى، وانما تكمن في كيفية ضبط معايير دقيقة لقياس فعاليتها .فالاكتفاء بتعديل النصوص التشريعية وعصرنة التجهيزات وادخال الشبكة المعلوماتية بين الفروع والبنك وتكوين الأفراد إداريا وفنيا، غير كاف لرفع الأداء وتحقيق الأهداف.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تبين لنا من خلال البحث عملية منح الائتمان من اهم العلمليات التي يرتكز عليها قصد تحقيق اكبر عائد بالاضافة البالمستوحاة في معظمها من مقترحات لجنة بازل، إلا أنه ما يلاحظ أن معدل كفاية راس المال لم يشهد أي تغيير منذ أكثر من عشرين سنة .

الفرضيةالثانية: تبين لنا ان ادارة المخاطر الائتمانية تعتبر حديثة فهي ظهرت بالمفهوم الحديث في الفترة الاخيرة خاصة بعد قانون النقد و القرض في التسعينيات.

الفرضية الثالثة: اتضح ان البنوك الجزائرية و خاصة البنك الوطني الجزائري ملتزم بمعايير لجنة بازل و خاصة الكفاية لراسمال وبعض الشي فيما يخص السيولة

نتائج البحث:

– زيادة مستمرة في حجم الائتمان المحلي للبنك في القطاع العمومي بما يتناسب ومستوى الزيادة في الودائع الملتقطة، مما يعكس السياسات المتبعة من طرف البنك لتشجيع الادخار وزيادة وعي الأفراد والمؤسسات باهميته .

– تراجع الثقة في الجهة المصرفية أدى إلى تذبذب نمو مؤشر قياس التطور المالي المتمثل في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وذلك بسبب قضايا الفساد والهزات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري في العشرية الأخيرة(كقضية إفلاس بنك الخليفة والأزمة المالية العالمية المعاصرة.)

أما فيما يتعلق نشاط البنك في الآونة الأخيرة وهيمنتها على النشاط المصرفي في السوق .إلا أن هذه الزيادة تعد ضعيفة إذا ما قيست بنظيرتها المحققة في القطاع الخاص .

نفس النتيجة توصلنا إليها عند تقييمنا لعائد أصول البنك حيث بالرغم من تحسن مستوى الوساطة المالية للبنك ، وزيادة حجم نشاطها في الآونة الأخيرة، إلا أن التطور الطفيف بل المحتشم لعوائد أصول البنك (أي حصتها من الأصول الإنتاجية)، يؤكد مرة أخرى عن الحصة الهامة للديون غير الناجعة التي

تمتلكها هذه الأخيرة، مما يتطلب تكوين مؤونات لمواجهتها أو تغطيتها، وهو ما أثر سلبا على قدرة أصولها الإنتاجية على خلق صافي الناتج المصرفي.

بناءا على ما تقدم، نستنمج أن تطوير الوساطة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري وتنويعها يعتبر شرطا ضروريا لتفعيل مؤشرات مردوديتها وهوامشها، لكنه غير كافي للتحكم في مخاطرتها أو التقليل منها، وهو ما يؤكد القصور الذي تعانيه هذه البنك في مجال إدارة المخاطر .فحسن التقييم والتحليل لكل المخاطر المحتملة يعد من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراريته .على ضوء ما تقدم، نخلص إلى جملة من الاستنتاجات، أهمها:

1- اقتصار البنك الوطني الجزائري بصفة أساسية على نسبة كوك للملاوة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر؛

2- قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنك الوطني الجزائري وادارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل Iوبالتالي ضرورة المرور إلى بازل II والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل III وذلك لأن تطبيق مقترحات بازل II يعد شرطا ضروريا لكنه غير كافي لتمكين البنك من تحديد مدى كفاية راس مالها الاقتصادي، إرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح، لأن ذلك يتوقف على تقنيات عالية لا تتوفر عليه البنك الوطني الجزائري.

3- افتقار البنك الوطني الجزائري إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها.

4- إدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية؛ مع استحداث نظام للتنقيط تراعى فيه الخصائص الاقتصادية، المالية والقانونية للعملاء المقترضين تقييما لجدارتهم الائتمانية؛

5- عدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في البنك الوطني الجزائري، بالرغم أنها تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق بازل II والدليل على ذلك فشلها في تطبيق النظام 02/03 المتعلق بالرقابة الداخلية وتعويضه بالنظام 08/11 في حين تعتبر الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك التجارية من أكثر أنواع الرقابة أهمية وشمولا؛

6- ضعف الإفصاح بالبنك الوطني الجزائري، حيث أن التاخر في إرسال التقارير المالية لمركزية المخاطر ببنك الجزائر ما زال السمة التي تميز البنك ، فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرّح بها من طرف هذه الأخيرة، مع التحاليل المنجزة من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر.

التوصيات

بناءا على النتائج المتوصل إليها، نقترح التوصيات التالية الموجهة إلى البنك الوطني الجزائري محل الد راسة:

1- من الأهمية التحقق من فعالية أجهزة التنقيط الداخلي للمؤسسات والتقديرات الخاصة بمختلف معلمات الخطر المستخدمة من طرف هذه الأخيرة، تعكس فعلا خطر التوقف عن الدفع أو الخسارة المحتملة بشكل دقيق؛

2- إجراء تحليل للضمانات المقدمة من خلال إعطاء الأولوية للعلاقة بين الخطر المتربص بالعنصر المغطى (المضمون) والخطر المترتب على العنصر الضامن(الضمانة).

3- يجب التاكد من أن البنك الوطني الجزائري لا تقبل على توظيفات أو تمويلات موسعة إلا في حالة توفرها على السيولة الكافية .

4- إعطاء الأهمية كذلك لأساليب تحديد وتقييم الخطر الاستراتيجي ؛

5- عزيز الرقابة المصرفية والتاكيد على ضرورة التزام البنك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية راس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازلIII .

6- إعطاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعدها على الارتقاء بادائها ونتائج عملياتها، بالإضافة إلى التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة المسببة للمخاطر؛

7- تحسين التنظيم الداخلي البنك الوطني الجزائري عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية، كفاية السياسات والإجراءات ومستوى تطبيقها والالتزام بها وآلية توزيع المسؤوليات والصلاحيات؛

8- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية؛

9- إنشاء إدارة للمخاطر للبنك الوطني الجزائري تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، ووضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضحين لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك .وهذا يتطلب أن تعمل الإدارة كوحدة تحكم مركزية بالتنسيق مع الإدارت والفروع المختلفة بالبنك لتمكينه من اتخاذ القرار السليم.

آفاق الدراسة

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات التي تناولت المخاطر الإئتمانية على مستوى المنظومة البنكية بالإضافة على الدراسات الآخرى إلا ان الموضوع له عدة أبواب ومداخل لم يتم التطرق اليها بعد من أهمها:

- تأثير مقررات لجنة بازل3 على باقي المخاطر المصرفية خاصة في الجزائر، كالمخاطر التشغيلية.